فرنسا عشية الثورة

حينما أل العرش في سنة ١٧٧٤ إلى لويس السادس عشر خلفاً للملك لويس الخامس عشر الذي لم يكفر عن ملذاته بتحقيق اية انتصارات خارجية، وعلى الرغم من لويس السادس عشر كان ضعيف الشخصية الا ان جميع الطبقات الفرنسي رحبت بمجيئه لأنه يمثل تغييرا، وعلى اية حال لم يكن لويس تنقصه الرغبة في إصلاح بلاده وإنقاذها من الكوارث التي تكاد تنزل بها غير انه لم يكن يقدر الظروف المحيطة به، ولم يدر اي طريق يسلك لتحقيق الإصلاح المطلوب، فضلاً عن تأثير حاشيته وبلاطه في صده عن أي أصلاح، لاسيما إذا علمنا انه كان متردداً ضعيف الإرادة لا يثبت على رأي، وانه منقاد إلى زوجته النمساوية ماري انطوانيت ابنة (ماري تيريزا) إمبراطورة النمسا، التي زوجتها رغبة منها في مصاهرة بني عائلتي أل بورون أل هبسبورك الذي يمثل توثيقاً للعلاقات السياسية بين البلدين، إلا أن الشعب الفرنسي نظر بكراهية إلى الملكة لكرهه لأل هبسبورك، كانت ماري أنطوانيت عكس زوجتها "ذكية، قوية الإرادة إلا أنها حقودة طائشة" في تصرفاتها، كما كانت غريبة عن عادات وتقاليد المجتمع الفرنسي ولم تستطيع التعرف على نفسية الشعب الفرنسي ولا حاجته الى الاصلاح ولم تدرك حقيقة وموقف زوجها واستمرت في اسرافها وبذخها رغم العجز الفائض في ميزانية الدولة.

على الرغم من ان فرنسا كانت غنية منتجة، إلا أن نظام الامتيازات الذي اعفى النبلاء ورجال الدين والمنسوبين إلى البلاط الملكي من الضرائب ، مما جعل من المستحيل على الحكومة الفرنسية ان تستخدم هذه ثروات البلاد الضخمة لمجابهة النفقات ، وعليه كان عجز الدولة المالي الباب الذي دخلت منه الثورة لاسيما ان الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة تكاليف حروب القرن الثامن عشر كانت

لها تداعيات خطرة على النظام المالي مما جعل البلاد تعيش حالة من الفوضى لذا كانت الحاجة ملحة من اجل موازنة الدخل بالمصروفات.

محاولة الاصلاح (١٧٧٤-١٧٩١)

حاول لويس السادس عشر حينما رأى ان خزينة الدولة مهددة بالافلاس ان يصلح الحال فعهد بادارة الشؤون المالية الى Maurepas موريبا، الا انه سرعان ما عزله ومنح المنصب الى الاقتصادي الكبير تيرجو Turgot ١٧٧٤-١٧٧٦ الذي ذاع صيته بفضل كتاباته وشخصيته، ومع ذلك بقي في المنصب عشرين شهراً، وكانت إصلاحاته تتركز حول إدخال الأمانة والكفاءة إلى دوائر الخدمة العامة والحد من سلطة الكنيسة وايجاد نظام ضريبي عادل يهدف مشاركة الطبقات العليا في دفع الضرائب، والتأكيد على حرية التجارة الداخلية والخارجية ورفع الحواجز الكمركية بين المقاطعات الفرنسية، ولما اخذ يعمل في تقليل نفقات البلاط اصطدم بالحاشية وعلى رأسها الملكة ماري انطوانت، التي تأمرت عليه مع عصبة من افراد البلاط الذين استطاعوا ان يقنعوا لويس بتنحيته عن العمل فعزله واستدعى نيكر Necker محله وبذلك فأن مقترحاته كانت سبب في انزعاج الطبقات العليا منه ، لانها رأت فيها تهديداً لمصالحها فضلاً عن ضعف شخصية لويس السادس عشر

كان نيكر بروتستانتيا مصرفياً خبيراً في الشؤون المالية عمل فترة في ادارة مصرف باريس واشتهر في قدراته في ضبط الحسابات ولم يكن سياسياً عظيماً ومع انه قبل النظام المالي والاداري على علاته في فرنسا، الا انه حاول إصلاح شؤون البلاد المالية فصرف جهود عظيمة في اصلاح مالية الدولة وتنظيم ميزانيتها حتى اقنع الملك بتنازله عن الراتب المخصص للوظيفة ، وقد عقد قروضاً كبيرة لمساعدة الثورة الامريكية ، فأثقل كاهل الخزينة بعبئ جديد ويعود سبب مشاركة الفرنسيين في

حرب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٥-١٧٨٣ رغبة في اضعاف انكلترا والثأر من غريمتها بعد ان فقدت مستعمراتها في امريكا والهند في حرب السبع سنوات (١٧٥٧-١٧٦٣) ، ومن اجل ان تفقد انكلترا مصدرا مهما من مصادر اقتصادها والتعاطف الذي ابداه الشعب الفرنسي مع الثوار الامريكان وبذلك فقد اثرت تلك الحرب في اتجاهين

١) العامل الاقتصادي وهو ماستصرفه من اموال على المتطوعين حيث اخذت قروض من دول اجنبية لمساعدة الثورة الامريكية في حين ان فرنسا بحاجة الى الاموال لقيام اصلاح داخلي

٢) العامل الداخلي : مشاركة بعض الفرنسيين على رأسهم لافاييت الذي قاد جماعة من المتطوعين الذين تأثروا بافكار ومبادئ الثورة الامريكية وعندما عادوا الى فرنسا ظهر التأثير على الشعب الفرنسي الذين كان لهم دور فعال للثورة ضد الاوضاع الداخلي في فرنسا فضلاً على انه فقدان فرنسا لمستعمراتها يعني فقدانها لوارد مهم الى الدولة وبذلك فأن هذه الاسباب ساهمت في اضعاف الملكية في فرنسا على الرغم من ان هذه الحرب كانت في عهد لويس ١٥ الا ان تأثيرها كان في عهد لويس ١٦ فبذلك عجزت تدابير نيكر الاقتصادية الحريصة على مواجهة نفقات الحرب ، فأضطر في كانون الثاني عام ١٧٨١ ان يصارح الملك بسوء الحالة وقدم اليه تقريره المنشهور الذي ضم حسابات الحكومة فكشف الستار على مناصب المصروفات وظهر للناس ان قسماً كبيرا منها ينفق على بلاط الملك وحاشيته وبذلك تخطى حدود الاوساط الادارية العادية ، قرأ الناس البيان وقرأت الفئات المتنفذة في البلاط البيان واستطاعوا الضغط على لويس١٦ بأن يقيل نيكر عن عمله (١٧٨١) لان هذه الخطوة التي قام بها نيكر تشكل خطراً يهدد

مصالح الطبقات العليا . ثم تولى كالون (Calonne) وزارة المالية (١٧٨٣-١٧٨٧) ومنذ اول يوم ولي في العمل سعى الى ارضاء الملك وحاشيته دون اصلاح الحال وكان يعتمد على الاستدانة بفائدة كبيرة وكان يعتقد انها طريق لعلاج الازمة المالية،حتى وجد نفسه اخيراً امام الكارثة وجهاً لوجه ، فأضطر الى مصارحة الملك بأن المملكة مشرفة على الافلاس فأضظر الملك في سنة ١٧٨٧ دعوة مجلي الاعيان (وهو مجلس خاص يعين اعضاءه الملك) للنظر في مقترحات كالون وابداء المشورة، وطلب منهم الاشتراك في دفع الضرائب ، الا انهم اشادوا بضرورة دعوة مجلس طبقات الامة باعتباره وحده قادر على حل الازمة

كان مجلس طبقات الامة (Etats Generaux) هيئة تمثل رجال الدين والنبلاء وعامة الشعب وان هذا المجلس لم يجتمع من سنة ١٦١٤ وكانت كل طبقة تجتمع في غرفة منفصلة عن الاخرى ويكون التصويت بين الطبقات لكل طبقة صوت واحد فقط وقد تكاتفت طبقتي رجال الدين والنبلاء ضد الطبقة العامة فيه ، فرفضوا دفع الضرائب وطلبوا من الملك اقالة كالون في سنة ١٧٨٧ وخلفه الكاردينال (دي بريين) رئيس اساقفة تولوز الذي كان قد اقترح اللجوء الى السلطة الملكية لفرض ضرائب على الطبقات صاحبة الامتياز الا ان برلمان باريس وهو مجلس من رجال القانون كانت مهمته تسجيل المراسيم الملكية التي لا تصبح نأخذه الا بعد تسجيلها فيه ، رفض البرلمان تسجيل المراسيم بفرض ضرائب على الطبقات صاحبة الامتيازات والطبقة العامة فأضطر الملك الى اتخاذ خطوة لمواجهة المعارضة فأعتزل بريين العمل واعيد نيكر الى منصبه واعلن عن عزمه دعوة مجلس طبقات الامة الى الانعقاد ، الا ان الاجتماع الغي ولم يعقد الا في ٥/ايار/١٧٨٩ في فرساي الذي يبعد اثني عشر ميلاً عن باريس ، افتتح الملك المجلس في فرساي والقى خطبة

مبهمة لم يشر فيها إلى الإصلاحات التي طالب بها الشعب وانما اكتفى بتقديم نيكر ليشرح لنواب الامة ارتباك مالية الحكومة وعجز ميزانيتها ويطلب المساعدة في معالجة الامر مما اثار الشك في نفوس النواب العامة من خطة الحكومة ، ولقد دارت مناقشات كثيرة حول تكوين المجلس واجراءاته وبتأثير نيكر حصلت الطبقة العامة على ستمائة مقعد بينما تقرر ان يكون لكل من طبقتي رجال الدين والنبلاء ثلاثمائة نائب ، لكن بقيت مسألة ألية التصويت لم يتفق عليها هل تبقى الطريقة السابقة او يجري التصويت بصورة مجتمعة لكل اعضاء المجلس اي ان يكون التصويت بالرأس ، وقد رفضت الطبقة العامة التعاون مع الحكومة الا اذا تمت الموافقة على اجتماع الطبقات الثلاثة في قاعة واحدة والتصويت لكل اعضاء المجلس مجتمعين.

حينما رأى نواب الطبقة الثالثة (عامة الشعب) ان لا سبيل الى الاتفاق حول قضية التصويت اطلقوا على انفسهم بناء على اقتراح الاب سيز اسم (الجمعية الوطنية) كونهم يمثلون ٩٦% من مجموع افراد الامة ورحبوا بمن ينضم اليهم من نواب الطبقتين الاخيرتين (رجال الدين و النبلاء) في قاعة واحدة والا فستعلن الطبقة العاملة تشكيل مجلس من دون الطبقتين الاخريين ، وقد حاول الملك اقناع الطبقة العامة بالعدول عن طموحاتهم فدعى الى عقد اجتماع لمجلس الطبقات بحضوره يعلن بها عن مشيئته التي يتعن علىالمجلس تقبلها الا ان الطبقة العامة لم تكن على استعداد للتسليم فلما حاول الملك عرقلة اجتماعهم وارسل ثلة من الجنود لاغلاق قاعة الاجتماع ، اجتمع الاعضاء في ملعب التنس المجاور لقاعة المجلس محاطين بالجنود واقسموا انهم لن ينفضوا وانما سيوالون اجتماعاتهم في مكان ومهما كانت الظروف حتى يضعوا دستوراً لفرنسا فأنظم على اثر ذلك في ١٩ حزيران قسم من نواب رجال الدين والنبلاء الى الجمعية الوطنية وفي ٢٢ حزيران عقد الملك

الجلسة الملكية ودعى نواب الطبقات الثلاثة الى الاجتماع ، وبعد ان القى خطاباً غير معترف في بالجمعية الوطنية ، وأعد اصلاحات في الشؤون الادارية والمالية وطلب الى الاعضاء الاجتماع بحسب الطبقات (اي طريقة القاعات الثلاثية) وبهذا استسلم الى الطبقتين صاحبة الامتيازات

لم تمضي الا ايام قلائل حتى ازداد عدد النبلاء ورجال الدين الذين انضموا الى الجمعية فأضطر الملك ان يذعن للامر الواقع ويطلب الى بقية النواب الانضمام الى الجمعية ، الا انه صمم على ان يغتنم الفرصة ويستعمل القوة ليعيد الامور الى مجاريها وشجعته الحاشية وعلى رأسها الملكة على ذلك واخذت الجمعية توالي عقد جلساتها بعد ان تحولت الجمعية تأسيسية تحت سيطرة الطبقة العامة التي كان ممثلها من ابناء الطبقة البرجوازية التجارية الوسطى الميسورة الحال والاثرياء .

في اثناء ذلك تدهور اقتصاد البلاد اذ توقف دفع الضرائب وساءت احوال التجارة ، وتفشي البطالة ، واصبحت باريس تضم اعداد ضخمة من العمال الذين يكادون يموتون جوعاً ، وكان هؤلاء بؤساء ، كان مطلبهم هو الغداء وتحسين احوال معيشتهم بصفة عامة ولما قرر الملك ضرب الجمعية ، صدرت اوامر الى الجند الملكي بأن يحتشد في باريس وفرساي . وفي الحادي عشر من تموز اعفى نيكر من منصبه وولى بدل عنه احد انصاره فأدى كل هذا الى هياج الرأي العام فأخذ الخطباء وعلى راسهم كاميل وديمولان يهيجون الجماهير بخطبهم الحماسية ويحرضونهم على الثورة فهاجموا مخزن الانفليد واستولوا على مافيه من اسلحة فأسرع سكان باريس وأنشأوا حرسا مدنيا سرعان ما كبر وتحول الى الحرس الوطني (وهو جيش من المتطوعين تسلحوا وتدربوا للدفاع عن حقوق سكان باريس واملاكه ولحماية الامن وانضم الى هؤلاء قوات الحرس الفرنسي التي تتألف من جنود نظاميين كانوا معسكرين في باريس وانتخب لافابيت لقيادته .

تحولت الجماهير الهائجة في الرابع عشر من تموز ١٧٨٩ إلى حصن الباستيل اذ توهموا انه مخزن للاسلحة وبعد مناوشة مع حامية الحصن استسلم حاكم الحصن وجنوده فأندفع الثائرون الى داخل الحصن واطلقوا من فيه من المحبوسين وكان هذا الحصن قد فقد اهميته العسكرية ولم يترك الا حامية عسكرية صغيرة وكانت القوات الثائرة بقيادة كاميل وديمولان، لكنه ظل رمز للظلم والاستبداد والطغيان، لم يكن سقوط الباستيل اهمية من الناحية العسكرية ، الا ان اهميته السياسية كانت عظيمة جداً اذ تبع سقوطه هياج عام في باريس وتفشت روح الثورة في انحاء فرنسا واخذ الناس يهجمون على قلاع النبلاء ويحرقون مافيها من سجلات تنص على حقوق الاقطاعية وقصورهم فضلاً عن ذلك عززت ثقة الشعب بالجمعية التأسيسية فشكلت حكومة بلدية في باريس وتطور الحرس الوطني الذي كان يقوده المركيز لافاييت ، وعلى الرغم من ضخامة القوات التي تأتمر بأمر الملك الا انه امتنع استخدام القوة ضد شعبه ويرجع السبب الى مشاعره الانسانية الصادقة، اذ انه حضر الى باريس واعلن رسمياً رضاءه عما تم واقام صلاة الشكر، وأمر قواته بالانسحاب واعترف بحكومة الثورة، واعاد نيكر الى مركزه وانصرفت الجمعية الى العمل، ثم قامت ثورات فلاحية في كل من فرنسا واحرقوا قصور الاقطاعين والوثائق التي تثبت حقوقهم، مما افزع الطبقات المتنفذة ، شعر اعضاء الجمعية التأسيسية ان الاحداث تحولت الى شكل من اشكال العنف وشعر البرجوازيين ان الامر بدأ يفلت من يدهم بدخول العوام الى حلبة الصراع بقوة، فأجتمع قادة الجمعية في ٤ أب لبحث الوسائل لوقف الفوضى والاضطرابات السائدة فأتخذ في ١١ أب القرارات التالية :-

١) الغاء جميع حقوق النبلاء الاقاعية الذي ادى الى تحرير الفلاح من العبودية

٢) الغاء اعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطافئ والافران

٣) الغاء امتيازات مجالس الاقاليم

٤) الغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع الى الكنسية

٥) اعلان المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحصول على الوظائف المدنية والعسكرية

٦) اصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع امامه في الحقوق والواجبات

وفي ٢٩ أب اقرت الجمعية الوطنية الفرنسية لائحة حقوق الانسان ابرزت فيها الحقوق الاساسية للمواطن على الدولة وابرز ماجاء فيها :-

١) ان الناس يولدون ويظلون احرار متساوين في الحقوق

٢) الغرض من قيام الحكومات هو ضمان وحماية الحقوق الطبيعية للانسان وهي الحرية وحق التملك وحماية الارواح وحق رد المظالم

٣) لا يسجن الشخص ولا يوقف الا في الحالات التي حددها القانون (المتهم برئ حتى تثبت ادانته)

٤) لكل امة الحق في مشاركة حكومتها في وضع القوانين والضرائب

٥) الاراء الخاصة مصانة على ان لاتخل بالنظام والقانون

٦) حق التملك مقدس ولايجوز السيطرة على ممتلكات الغير الا بتعويض

٧) حرية الافكار والاراء من اثمن حقوق الانسان

وقد اعتبرت الجمعية هذه الوثيقة مقدمة للدستور الذي اجتمعت من اجله ونستطيع ان نقول ان دساتير الامم المختلفة التي وضعت بعد ذلك تضمنت قسماً غير قليل من هذه المبادئ .

عاد الملك الى فزعه بعد اعلان حقوق الانسان وأبى ان يعترف بذلك وعز على بطانته ان تفوز مبادئ الثورة لانه وجد فيها تحريرا عن معظم صلاحياته المطلقة التي كان يمارسها وبموجب نظرية الحق الالهي، ولهذا رفض الموافقة عليها وزاد في تعنته تحريض زوجته الملكة ماري وحاشيته ضد اللائحه، فاستدعى حامية الفلاندرز الموالية له المؤلفة من مقاتلين مرتزقة غير فرنسيين ، ترددت هتافات مؤيدة للملك ومعادية لمبادئ الثورة ، اذ بينما كان الشعب يشكو الجوع في باريس شاعت انباء الوليمة التي اقيمت في فرساي تكريماً لهؤلاء الجنود وانها كانت على غاية من البذخ والاسراف ، فأشتد هياج الناس وسارت مجموعة غفيرة من النساء يحملن العصي ويسحبن المدافع ومن ورائهن بعض الرجال المسلحين من باريس الى فرساي ينادين طالبات الخبز واقتحم الجمع الهائج قصر الملك الا ان وصول لافاييت مع قسم من الحرس الوطني حال بين الثوار وبين الملك ، وقرر لويس تهدئة الخواطر للجماهير الهائجة ان ينتقل مع اسرته الى باريس ثم صادق على قرارات الجمعية جميعها . ونتقلت الجمعية الوطنية على اثر انتقال الملك الى باريس وولت عقد جلسان منصرفة الى اعداد الدستور ، ومن الاعمال المهمة التي انجزتها الجمعية في الجانب الاداري ١٧٨٩ – ١٧٩٢

١) الغاء التقسيم الاداري القديم في البلد ، فأصبحت فرنسا مقسمة الى ٨٣ اقليماً متساوية المساحة

٢) اطلق على كل اقليم اسم ابرز ظاهرة طبيعية فيه من نهر او جبل

٣) جعل لكل اقليم مجلس محلي منتخب من اهالي الاقليم يشرف على اموره الداخلية

اما اعمال الجمعية من الناحية القضائية فهي

١) وضعت الجمعية نظام قضائي يتماشى مع حقوق الانسان

٢) جعل منصب القاضي انتخابياً

٣) منع شراء المناصب الدينية والقضائية

اما اعمال الجمعية في الامور المالية فهي

١) توزيع الضرائب على جميع افراد الشعب بالتساوي دون اي تمييز كما في الماضي

٢) الغاء الحواجز الكمركية داخل فرنسا في سبيل تنشيط اقتصاد البلاد وحرية التجارة

٣) الغاء الامتيازات الاحتكارية التي كانت تمنح للشركات الفرنسية

٤) اصدار قوانين لحماية الانتاج الوطني

اما اعمال الجمعية في الجانب الديني فهي

١) اتجهت الجمعية الى مصادرة املاك الكنيسة- الكاثوليكية التي كانت تشكل حوالي خمس من أراضي فرنسا الزراعية

٢) لقد واجهت الجمعية مشكلة تتعارض مع لائحة حقوق الانسان في التملك والتعويض ، اي لايجوز مصادرة اي ملكية دون تعويض ، لقد كان الحل عن طريق القول ان الكنيسة حاملة لتلك الاراضي وليست مالكة لها ، على اعتبار ان الارض هي ملك للشعب ، وعلى هذا الاساس اصدرت الجمعية قانوناً جردت فيه الكنيسة من ممتلكاتها وكان ذلك في ٢/ت١٧٨٩/٢

٣) لقد نتج عن اصدار القانون مشكلة اخرى متمثلة في فقدان عدد من رجال الدين مراكزهم وموارادهم المالية لغرض تأمين مورد ثابت لرجال الدين اصدرت الجمعية الدستور المدني لرجال الدين

٤) الدستور المدني لرجال الدين، اعتبار رجال الدين موظفين تابعين للدولة تدفع لهم رواتب معينة

٥) نص الدستور على انتخاب رجل الدين على ان يقسم بيمين الولاء للدستور المدني لرجال الدين

ونتاجاً لذلك تحقق في فرنسا مايسمى ب (التسامح الديني) واصبح البروتستانت حق المشاركة في انتخاب رجال الدين للملك والشعب والدستور الجديد ، وقد وافق البعض وعرفوا بأسم الدستورين ورفض البعض وعرفوا بأسم المخالفين ،

ولقد نشأت في فرنسا كنيستان

١) كنيسة سرية / مرتبطة بالبابا في روما

٢) كنيسة علنية / مرتبطة بالحكومة الفرنسية

هروب الملك لويس السادس عشر

كانت اعمال الجمعية متطرفة في نظر الملك وحاشيته وخاصة في ما يتعلق بأملاك الكنيسة ورجال الدين وعرف عن لويس انه كان ذا عاطفة دينية قوية واعتبر نفسه لويس مذنب وهو المسؤول عن ذلك، بسبب تعاونه مع الجمعية الوطنية وهذا يتعارض مع ولائه للكاثوليكية، فعزم على ان يترك البلاد ويلتحق بالمهاجرين مع عائلته لعله يستطيع ان يأتي بجيش يعيد الى الملكية سابق سلطانها ، كما كان يرغب بالاتصال بالنمسا لمساعدته فعندما

غادر قصره في باريس في ٢١/حزيران/١٧٩١ فأستقل عربة مقفلة من باريس وصولاً الى فارين (VARENNE) قرب الحدود الفرنسية النمساوية ولكن سرعان ما اكتشف امرهم في بلدة فارين فأعيدوا الى باريس وسط مظاهر الاهانة والازدراء ، وكان لهرب الملك أثر سئ في الرأي العام الذي رأى في ذلك خروجاً من الملك على الشعب وخيانة منه لقضيته ، فقامت عدة مظاهرات طالبت فيها الجمهور بخلع الملك واعلان الجمهورية الا ان الجمعية التي كان اغلب اعضاؤها من الملكيين الدستوريين رفضوا وجهة نظرهم وحاولوا ان يبرروا هروبه واعلنوا ايقافه عن العمل رسمياً

- وفي ايلول / ١٧٩١ : اكملت الجمعية الوطنية الدستور الذي سمي دستور السنة الاولى واهم ماجاء من مبادئ

١) فصل السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية

٢) الامة هي مصدر السلطات تمارس بواسطة الهيئات المنتخبة والملك

٣) ان تشريع القوانين وفرض الضرائب هي من اعمال الجمعية التشريعية التي تنتخب من قبل الشعب وعدده (٧٤٥) وليس لأحد حق في حلها

٤) يرأس السلطة التنفيذية الملك وله حق رئاسة الجيوش

ومن الملاحظ ان هذا الدستور قد اعطى حق الانتخاب لمن يملك دخل ثابت او عقار او ثروة ، وعليه فقد استبعد ملايين من الفرنسيين من ممارسة حقهم في عملية الانتخاب ، لا ذنب اقترفوه سوى مجرد انهم فقراء ، وبعد ان وقع الملك على الدستور انتقلت من ملكية مطلقة الى ملكية دستورية وبدء عهد الجمعية التشريعية